

شركة قطر لصناعة الألمنيوم

2023

التقرير السنوي



QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم
Qatar Aluminium Manufacturing Company



بيان إخلاء المسؤولية

تدرج الشركة التي تمتلك فيها شركة قطر لصناعة الألمنيوم (ش.م.ع.ق.) استثماراً مباشراً ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يشار إلى شركة قطر لصناعة الألمنيوم بكلمة "قامكو" أو "الشركة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات التشغيلية وأنشطة الأعمال التي تديرها الشركة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على الشركة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب الأسعار في أسواق السلع الأساسية (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة قطر لصناعة الألمنيوم ومشروعها المشترك مُلزمان بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة قطر لصناعة الألمنيوم دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر

هاتف: +974 4013 2277

فاكس: +974 4013 9750

الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa

البريد الإلكتروني: qamco@qatarenergy.qa





بالرغم من تغيرات السوق نظل مرنين وعلى استعداد للتكيف والاستجابة، مستفيدين من قوتنا الأساسية للتصدي لتحديات السوق.

الرسالة

تلتزم شركة قطر لصناعة الألمنيوم بأن تصبح شريكاً متميزاً يقدم منتجات مبتكرة عالية الجودة وأن تفي بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال استخدام حلول صناعية مسؤولة بيئياً.

الرؤية

تهدف شركة قطر لصناعة الألمنيوم إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة عالمياً في تصنيع سبائك الألومنيوم واسطوانات الألومنيوم ذات الجودة العالية مع المحافظة على البيئة لدعم النمو من خلال أصولها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.



جدول المحتويات

45

تقرير
حوكمة الشركة 2023

16

تقرير مجلس
الإدارة

30

تقرير مدقق الحسابات
المستقل

10

مجلس الإدارة

40

البيانات المالية

13

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

21

نبذة حول شركة قطر
لصناعة الألمنيوم



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر





صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد



مجلس الإدارة



السيد / عبدالرحمن أحمد الشيبني
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ نبيل محمد البوعينين
عضو



السيد/ أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيدة/ لولوه خليل صلات
عضو



السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو



السيد/ خالد محمد لرم
عضو

الحفاظ على أداء مميز،
مع الاستمرار في
الاستفادة من نقاط
القوة الأساسية لأعمالنا
لخلق قيمة طويلة الأمد
للمساهمين.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

إنه لشرف لي أن أقدم التقرير السنوي لعام 2023 لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع. ق (يشار إليها فيما بعد بـ "قامكو" أو "الشركة")، وهي شريك في المشروع المشترك بنسبة 50% في شركة ألومنيوم قطر المحدودة (يشار إليها فيما بعد بـ "فطلوم" أو "المشروع المشترك").

أود بداية أن أعرب عن شكري إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين في شركة قامكو ومشروعها المشترك على تفانيهم وعملهم الدؤوب واهتمامهم بتحقيق نتائج مالية ممتازة. أود أيضًا أن أعبر عن امتناني لمساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

شكرًا لكم جميعًا، حيث لا يزال مشروع قامكو المشترك رائدًا في صناعة الألمنيوم، مع تحقيق كفاءة عالية وتكلفة منخفضة على مستوى العالم. نحن ملتزمون بالاستمرار في إنتاج منتجات الألمنيوم الأولية وبيعها، وتقديم مساهمة إيجابية مستمرة نحو تحقيق أهدافنا الرئيسية في خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

شهدنا تقلبات ملحوظة في كل من الطلب والعرض نظراً لظروف الاقتصاد العالمي المتغيرة والتأثيرات الناجمة عنها على سوق الألومنيوم. أدى تباطؤ الانتعاش الاقتصادي العالمي والتشديد على السياسات النقدية - من بين عدة عوامل أخرى- إلى انخفاض الطلب على الألمنيوم الأولي بشكل كبير. وقد أثر ارتفاع أسعار الفائدة على نمط الاستهلاك والاستثمار مما تسبب في تراجع معدل الاستهلاك وقرارات الاستثمار للمستهلكين على مستوى العالم. تأثرت قطاعات السوق الرئيسية لدينا بشكل مباشر بتلك السياسات النقدية، خاصة فيما يتعلق بقطاع الإنشاءات.

من ناحية أخرى، شهدت ظروف العرض تحسناً تدريجياً بعد فترة من التعثر في عام 2022 بسبب النزاعات الجيوسياسية. فقد أصبح من الأسهل الوصول إلى المواد الخام بتكلفة معقولة لمصنعي الألمنيوم الأساسيين، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الطاقة وسهولة الوصول إلى خدمات اللوجستية والنقل. وعليه، زاد المعروض من الألومنيوم الأولي في عام 2023 بأسعار مقبولة نسبيًا مقارنة بالعام السابق.

تأثرت ديناميكيات العرض والطلب في سوق الألمنيوم بشكل كبير بعوامل الاقتصاد الكلي، مما تسبب في اختلافات كبيرة في الأسعار.

تركيزنا الاستراتيجي

رغم تقلبات سوق الألمنيوم في عام 2023 بسبب التحديات الخارجة عن سيطرة المشروع المشترك لشركة قامكو مثل التضخم ومخاوف زيادة العرض، فقد نجح المشروع المشترك في الحفاظ على التميز التشغيلي وتحسين التكلفة والسلامة والاستدامة. يهدف هذا التوجه إلى الحفاظ على سمعته كشريك موثوق في أعمال صناعات الألمنيوم.

أعطى المشروع المشترك الأولوية لتحسين العمليات، والاستثمار في النفقات الرأسمالية القائمة على التكنولوجيا، وبرامج التدريب الشاملة لتحقيق التميز التشغيلي وتحسين التكلفة. وقد كانت هذه الجهود ضرورية للتغلب على تقلبات السوق. وتعتبر هذه الاستثمارات ضرورية أيضًا لتوفير منتجات الألمنيوم المتنوعة المستقبلية بما في ذلك الألمنيوم "منخفض الكربون".

أولى مشروع قامكو المشترك اهتمامًا بالغًا بالاستدامة باعتبارها مجال رئيسي للتركيز خلال هذا العام، حيث توسّع التزامه في جميع جوانب العمليات، مظهرًا التفاني في تحقيق التميز في الممارسات المستدامة. يندرج هذا النهج تحت مظلة اتجاهات الصناعة العالمية، مما يؤكد التزام المشروع المشترك بالممارسات التجارية المسؤولة والحريصة على البيئة.

استراتيجية التمويل

تعتمد استراتيجيتنا للتمويل في مشروعنا المشترك على تحليل توقعات السوق الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى متطلبات النفقات الرأسمالية للمشاريع المشتركة، ويرتكز هذا النهج على الالتزام بالحكمة المالية.

سيواصل المشروع المشترك دعمنا في مساعينا لتعزيز قيمة المساهمين، وضمان استدامة توزيعات الأرباح، مع الحفاظ على استقرار الكيان في حال وجود أي تحديات خارجية مستقبلية.

النفقات الرأسمالية

في عام 2023 أنفق المشروع المشترك لشركة قامكو 210 مليون ريال قطري في النفقات الرأسمالية المتعلقة بشكل أساسي بالصيانة والتحسين التشغيلي والموثوقية التشغيلية والنفقات الرأسمالية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة وغيرها من مشاريع النفقات الرأسمالية الروتينية. سينفق المشروع المشترك 1.2 مليار ريال قطري لفترة خطة العمل 2028-2024 لتغطية المشاريع الاستراتيجية والمشاريع المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة والمشاريع لضمان موثوقية النظام والمعدات الحيوية وتوجيه النفقات الرأسمالية.

نتائجنا المالية المتميزة

على الرغم من ظروف السوق المتقلبة، فقد أعلنت قامكو خلال السنة المالية 2023 عن مجموعة من النتائج المالية المميزة، وأعلنت عن صافي أرباح قدره 446 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مع ربحية للسهم قدرها 0.080 ريال قطري.

القيمة المضافة إلى المساهمين

على الرغم من بيئة الأعمال التي تشهد تحديات وتقلبات على مدى السنوات الماضية، فقد وزعت الشركة منذ تأسيسها مبلغ إجمالي وقدره 1.3 مليار ريال قطري في شكل توزيعات أرباح، أي ما يعادل مبلغ 0.235 ريال قطري للسهم الواحد.

يقترح مجلس إدارة شركة قامكو توزيع إجمالي أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 391 مليون ريال قطري، أي ما يعادل مبلغ 0.07 ريال قطري للسهم الواحد، وهو ما يمثل نسبة توزيع 88% من صافي أرباح العام الحالي، وذلك وفقاً للتوقعات الحالية للسوق على المدى القصير إلى المتوسط واحتياجات التمويل فيما يتعلق بالتزامات ديون المشروع المشترك وبرنامج النفقات الرأسمالية المخطط له للسنوات القادمة.

الخاتمة

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة ودعمه اللامحدود وتوجيهاته الكريمة لقطاع الطاقة القطري. ونحن في قامكو نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم الرؤية الوطنية.

كما أود أن أشكر زملائي من أعضاء مجلس الإدارة وفريق القيادة التنفيذية وموظفي مشروعنا المشترك على إخلاصهم في العمل وجهودهم الكبيرة التي أسهمت في النجاح الذي حققناه خلال عام لم يخلُ من التقلبات، أثق بأنهم على أهبة الاستعداد لخوض غمار عام آخر من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية. كما أود أن أتوجه بشكر خاص إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.



تقرير مجلس الإدارة



تعلن شركة قامكو عن نتائج مالية متميزة في خضم التحديات الكلية، مع التركيز على التميز التشغيلي ومرونة العمليات، وخلق القيمة وعلى الالتزام التام بمتطلبات الصحة والسلامة والبيئة.



يسر مجلس الإدارة أن يقدم التقرير السنوي للأداء المالي والتشغيلي لشركة قامكو للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

استراتيجيتنا

تبنى مشروعنا المشترك منذ بدايته استراتيجية إدارة التكاليف من خلال التميز التشغيلي، والعمليات المبتكرة، وتحسين سلسلة القيمة مما أدى إلى احتفاظ مشروعنا المشترك بمكانته ضمن الفئة الأعلى بين أقرانه من مصنعي الألمونيوم، وعلى الرغم من أننا قد وصلنا تقريبًا إلى الحدود القصوى من سعة الإنتاج وتوفير التكاليف، إلا إن مازال مشروعنا المشترك يبحث عن المزيد من الاستراتيجيات لاسيما استراتيجيات إدارة التكلفة ليحافظ على مكانته ضمن الفئة الأعلى.

من جهة أخرى، يُعدّ الألمونيوم مجالًا استراتيجيًا يدعم بشكل متزايد مبادرات إزالة الكربون ولا سيما بعد أن ساهمت استراتيجية إزالة الكربون في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يشهد إنتاج الألمونيوم زيادة ملحوظة على المدى المتوسط إلى الطويل. يشهد الألمونيوم انخفاض الكربون، زيادة في الطلب، ومن المتوقع أن يستمر هذا الطلب في الزيادة. يمكن أن يدعم الألمنيوم "منخفض الكربون" أيضًا استراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بمشروعنا المشترك، حيث يرتبط إنتاجه مباشرة بتلك الاستراتيجيات المتنامية.

وفي ظل الطلب العالمي المتزايد على الألمنيوم "منخفض الكربون"، سيركز مشروعنا المشترك على استراتيجيته طويلة الأجل - ولا سيما استراتيجياتنا المستمرة لقيادة التكاليف - بهدف تعزيز الإنتاج من خلال رفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين تكاليف الإنتاج والتشغيل عن طريق تغيير مزيج المواد الخام، والتنوع في الألمنيوم منخفض الكربون.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

ظلت أسواق الألمونيوم تشهد تراجع في غالب العام الحالي، جراء التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي وهذا بعد أن سجلت أسواق الألمونيوم أعلى مستوياتها خلال العام الماضي جراء الانقطاعات في سلسلة التوريد نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستية بسبب النزاعات الجيوسياسية. وذلك إلى أن بدأت أسعار الألمونيوم الأساسي في الاستقرار في النصف الأخير من العام الحالي.

شهد النصف الثاني من عام 2022 تحسنًا تدريجيًا في الإمدادات العالمية، واستمر هذا التحسن الإيجابي حتى عام 2023 نظراً لإدخال إمدادات إضافية في سلسلة توريد الألمونيوم العالمية. حيث أصبح الوصول إلى إمدادات المواد الخام متاحًا بسهولة أكبر، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الطاقة لمصاهر الألمونيوم في جميع أنحاء العالم، كما أدت زيادة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الطلب في الأسواق الرئيسية للألمنيوم، خاصة في القطاعات الرئيسية مثل الإنشاءات. ذلك التراجع، عادلة جزئيًا زيادة الطلب على سبائك الألمنيوم جراء تعافي قطاع إنتاج السيارات واستخدام الألمنيوم في صناعة السيارات الكهربائية.

وبصورة عامه، لقد تأثر المشروع المشترك من تراجع أسعار الألمونيوم المحققة خلال عام 2023، حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق. ويعود الأمر في أجمله إلى تراجع الطلب وزيادة المعروض بالإضافة إلى تزايد المخاوف بشأن الركود الاقتصادي المحتمل.

نقاط قوتنا التنافسية

يواصل مشروع قامكو المشترك إظهار مرونته كواحد من أكثر الكيانات تنافسية، مما يضمن تحقيق الأرباح حتى في ظل ظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة. تشتهر الشركة بأنها مصور للألمنيوم فعال من حيث التكلفة على نطاق عالمي، وتشمل نقاط القوة التنافسية للمشروع المشترك سلسلة القيمة التجارية بأكملها.

نبذل كافة الجهود الممكنة لتعزيز الكفاءات التشغيلية والمالية للمشاريع المشتركة في كافة النواحي بداية من شراء المواد الخام وصولاً إلى عمليات البيع والتوزيع. نتعاون بشكل استراتيجي مع الموردين ذوي السمعة الحسنة في مشروعنا المشترك لضمان جودة المواد الخام الرئيسية والاستيراد من مصادر موثوقة. تساهم الشراكة مع شريك المشروع المشترك الآخر من حيث الخبرات في تسويق الألمنيوم في تعزيز فعالية استراتيجيات التسويق، وتعظيم القيمة للسلع بالإضافة إلى وصول منتجاتنا إلى الوجهات المربحة.

كما نعتمد على نظام تصنيع مرن في إدارة المشروع المشترك، مما يتيح لنا إمكانية إدخال التعديلات السريعة في مزيج المنتجات وفقاً لظروف السوق، مما يضمن توافق المنتجات مع طلب السوق، وتعظيم القيمة المضافة لسلعنا في هذه العملية.

ساهمت هذه المزايا التنافسية بدور محوري في تبوء مشروعنا المشترك مكانته الفريدة في أسواق الألومنيوم الديناميكية والمتقلبة. كما أسهمت نقاط قوة المشروع المشترك وقدرته في تأقلمه مع تقلبات السوق والصمود أثناء التراجع، والحفاظ على ربحية قوية وتدفقات نقدية جيدة.

معايير الصحة والسلامة والبيئة

نصب جل تركيزنا على معايير الصحة والسلامة من خلال المحافظة على سلامة العمليات باعتبارها قيمة أساسية للمشروع المشترك. أظهر مشروع قامكو المشترك تقدماً على مدار العام نحو تحقيق أهداف الصحة والسلامة والبيئة المتمثلين في ضمان أمن وأمان جميع أماكن العمل، إلى جانب تحقيق أهداف الإنتاج الثابتة على النحو المخطط له. تضمنت الإنجازات الرئيسية الأخرى في مجال الصحة والسلامة والبيئة خلال العام عدم وقوع أي إصابات ذات صلة بحوادث الحرارة المتعلقة بموظفي شركة الألمنيوم في قطر، بالإضافة إلى تحقيق أفضل معايير السلامة في صناعة الألمنيوم والتركيز المستمر على تقليل استهلاك الطاقة في مشروعنا المشترك.

يتبع المشروع المشترك استراتيجية لقياس برنامج الصحة والسلامة والبيئة الخاص به في سبيل الحفاظ على المكانة الرائدة في مجال الصحة والسلامة والبيئة في المنطقة، بالإضافة إلى القيام بمبادرات استدامة الألمنيوم والسعي إلى تحقيق التميز التشغيلي المستمر. وعليه، فقد جرى اعتماد المشروع المشترك لشركة قامكو وتطبيقه بنجاح على جميع أجزاء سلسلة القيمة الخاصة بها بموجب معيار مبادرات استدامة الألمنيوم مثل معيار أداء مبادرات استدامة الألمنيوم الإصدار 2:2017؛ ومعيار سلسلة مبادرات استدامة الألمنيوم (مدونة قواعد السلوك) الإصدار 1:2017.

في إطار المشهد العالمي والمحلي، واتجاهات الصناعة، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ، ورؤية قطر الوطنية 2030، أطلق مشروع قامكو المشترك أيضاً مبادرة خارطة طريق للحكومة البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال عام 2022. تهدف هذه المبادرة لزيادة الوعي وتبسيط الضوء على الأهداف في إنجاح رحلة الحكومة البيئية والاجتماعية والحوكمة في المشروع المشترك.

عقدت ورش عمل بمشاركة كبار موظفي المشروع المشترك إلى جانب الحملة الترويجية للحكومة البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما تم إشراك أصحاب المصلحة الداخليين كجزء من ورش العمل ذات الصلة بتحديد المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بهدف تبسيط الضوء على الموضوعات والمبادرات الرئيسية للمبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وكذلك شكلت مجموعات عمل لتحديد أولويات المبادرات التي المدرجة خلال ورشة عمل تحديد المبادرات باعتبارها مدخلات في الاستراتيجية الشاملة.

خفض الانبعاثات الكربونية

نجح مشروع قامكو المشترك في الحفاظ على واحدة من أقل البصمات الكربونية مقارنة بمعايير الصناعة من حيث ثاني أكسيد الكربون لكل طن متري من الألومنيوم المنتج. يعزى هذا النجاح إلى استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، والذي يعتبر أكثر فعالية مقارنة بأنواع الوقود الأخرى مثل الفحم والنفط. ومع ذلك، يلاحظ أن البصمات الكربونية للمشروع تظل قليلاً أعلى من تلك المصافي التي تعتمد على الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الكهرومائية أو الطاقة الشمسية.

يعمل مشروع قامكو المشترك - من خلال التحسينات التكنولوجية - باستمرار على رفع كفاءة توليد الطاقة من المواد الأولية للغاز الطبيعي، مع تحقيق آثار كربونية أقل. قام مشروع قامكو المشترك خلال العام الماضي بإبرام اتفاقية مع شركة جنرال إلكتريك لتوفير خمس مجموعات ترقية لمسار الغاز المتقدم لتوليد طاقة أكثر استدامة وأماناً، إلى جانب تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تستمر ترقية مسار الغاز المتقدم مع توقع أن تدار عبر الإنترنت بالكامل بحلول العام المقبل.

يسير مشروع قامكو المشترك الآن على الطريق الصحيح في مجال تقليل الانبعاثات من خلال اتخاذ بعض تدابير تحسين العمليات وتحسين كفاءة الإنتاج. ويعمل المشروع المشترك في هذا الصدد على وضع استراتيجية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث تسعى إلى تحديد أهداف متوسطة إلى طويلة الأجل للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ينصب تركيز حملة إزالة الكربون على تلبية توقعات السوق لإنتاج الألومنيوم منخفض الكربون والتوافق مع التحول "الأخضر" في قطاع الألومنيوم الدولي.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

أعطى مشروع قامكو المشترك الأولوية باستمرار لتحسين التكلفة والكفاءة من خلال مبادراته الداخلية منذ عام 2013 تحت عنوان "برنامج تحسين الألومنيوم". وقد ساهم هذا التركيز الاستراتيجي للمشروع المشترك في اعتبار المشروع بمثابة مصهر للألمنيوم يقدم تكلفة تنافسية وفقاً لمعايير السلامة والتميز التشغيلي.

يتوقع أن يساهم مشروع مسار الغاز المتقدم، الذي يعتبر جزءاً من الإنفاق الرأسمالي الجديد والمبتكر، في تعزيز قدرة طاقة المشروع المشترك وتحسين كفاءة إنتاج الطاقة، مما يساهم في نهاية المطاف في تحسين شامل في كفاءة التشغيل وخفض تكاليف التشغيل.

الإنجازات من حيث الإرتقاء بمستويات الإنتاج

تركزت الأهداف الأساسية في عام 2023 حول الحفاظ على استقرار المصهر عند مستوى أعلى من الأمبيرية والأحجام، بعد نشر أنودات أكبر في عام 2021. وقد حققت قامكو نجاحًا كبيرًا هذا العام، حيث شهدت إنجازات كبيرة في الكفاءة التشغيلية وتحسين الإنتاج. وشهدت الكفاءة الحالية تحسناً إلى نسبة 94.1% بينما وصلت الأمبيرية إلى 331.7 كيلو أمبير.

كما تبنى مشروع قامكو المشترك مبدأ التدوير الاقتصادي من خلال استخدام خردة الألومنيوم قبل وبعد الاستهلاك في عملية الإنتاج، مع التركيز المتزايد على المنتجات المعاد تدويرها. فقد تم إنتاج ما يقرب من 7300 طن متري من الألومنيوم في عام 2023 باستخدام عملية صهر الخردة. يهدف المشروع المشترك إلى زيادة ذوبان الخردة بشكل كبير في فترة التخطيط لتعزيز الإنتاج وكفاءة التكلفة.

في عام 2023 بلغ إنتاج المشروع المشترك 677 ألف طن، مما يعكس زيادة هامشية قدرها 2% مقارنة بعام 2022. وترجع هذه الزيادة إلى تحسين الكفاءة الحالية والأمبيرية. كما ساهمت الكفاءة المحسنة، والأمبيرية، ومصنع الكربون المدار بكفاءة في تحسين قاعدة التكلفة والربحية لمشروعنا المشترك. واستمر تشغيل محطة الكربون على مدار العام ولم يتم الإبلاغ عن أي انقطاع كبير أو فترات تعطل خلال عام 2023.

يلتزم المشروع المشترك بالتحسين المستمر الذي يؤدي إلى تعزيز التشغيل والقيمة. وقد ساهمت استثمارات مشروعنا المشترك في التكنولوجيا (على سبيل المثال، مشاريع الأنود الكبيرة) بالنفع على المساهمين باستمرار من خلال تحسين الأحجام والتكاليف. ويتوقع أن ينخرط المشروع المشترك في مزيد من الاستثمارات في تحسين الكفاءة وتحسين مشاريع الإنتاج.

أعمال البيع والتسويق

رغم التحديات الهائلة التي واجهت مصاهر الألمنيوم في تسويق منتجاتها، وخاصة في سوق الألمنيوم المتقلب الذي يتسم بضعف الطلب والإمدادات الإضافية وارتفاع تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية، نجح مشروع قامكو المشترك من خلال الشراكة الاستراتيجية لتسويق منتجاتها وتوزيعها، إلى إتاحة الفرصة للوصول إلى الأسواق العالمية بشكل أوسع، فقد وفرت هذه الشراكة دعماً مستمراً في التكيف مع ظروف السوق المتقلبة، مما يضمن تعظيم القيمة المضافة للسلع والإدارة الدقيقة للوجهات والاستمرارية في الأعمال.

كما ساهم التزام المشروع المشترك بشبكة سلسلة التوريد الراسخة على مر السنين في ضمان وجود قاعدة عملاء مستدامة ومخلصة، وقد عززت القرارات الاستراتيجية المتعلقة باستئجار السفن على المدى الطويل لتوزيع المعادن بطريقة فعالة على العملاء، مما يدعم مرونة المشروع المشترك وقدرته على التكيف مع تحديات السوق والحفاظ على شبكة عملاء موثوقة ومخلصة.

الأداء المالي والتشغيلي

أعلنت شركة قامكو عن نتائج مالية جيدة خلال السنة المالية 2023، وذلك في وسط التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي.

حيث سجلت الشركة صافي أرباح قدره 446 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مقارنة بـ 919 مليون ريال قطري للعام الماضي، ويبلغ العائد على السهم 0.080 ريال قطري للعام الحالي مقابل 0.165 ريال قطري للعام الماضي.

بينما انخفضت الإيرادات من حصة المشروع المشترك بنسبة 21% لتصل إلى 3.1 مليار ريال قطري مقارنة بـ 4.0 مليار ريال قطري في العام الماضي. كما انخفضت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 37% ووصلت إلى 974 مليون ريال قطري لعام 2023، مقارنة بـ 1.5 مليار ريال قطري للعام الماضي.

تأثر الأداء المالي للعام الحالي لشركة قامكو بالعوامل الخارجية التي تمثل تحدياً رئيسياً لمشهد الاقتصاد الكلي مما يؤثر في نهاية الأمر على مستويات العرض والطلب. وعليه، فقد انخفض متوسط أسعار البيع المحققة بنسبة 20% مقارنة في العام الماضي، وساهم بانخفاض بمبلغ 791 مليون ريال قطري في صافي دخل شركة قامكو للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وعلى الرغم من هذه الانخفاضات، إلا أن عمليات المشروع المشترك حافظت على ثباتها مع تحسن إجمالي حجم الإنتاج وانخفاض طفيف في المبيعات بنسبة 2% و 1% على التوالي. ساهمت الكفاءة والقدرة الكهربائية الحالية المحسنة في دعم المشروع المشترك لتحقيق إنتاج أعلى مقارنة بالعام الماضي بينما ساعدت أحجام الإنتاج المرتفعة المشروع المشترك على تحقيق أحجام مبيعات أفضل على الرغم من ظروف الطلب الصعبة.

شهدت تكاليف تشغيل المشروع المشترك للسنة المالية 2023 انخفاضاً مقارنة بالعام الماضي، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض تكاليف المواد الخام وتكاليف البيع والتوزيع. وقد ساهم انخفاض تكاليف التشغيل إيجاباً في مبلغ 266 مليون ريال قطري إلى صافي أرباح شركة قامكو للسنة المالية 2023 مقارنة بالعام الماضي. من ناحية أخرى، أثرت السياسات النقدية المشددة على تكاليف تمويل المشاريع المشتركة، ورفعت تكاليف التمويل، وبالتالي خفضت صافي أرباح شركة قامكو بمقدار 31 مليون ريال قطري في عام 2023.

المركز المالي

تعزز المركز المالي لشركة قامكو بشكل أكبر نظراً لتحسن مركز حقوق المساهمين في المشروع المشترك، ودعم مركز السيولة اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، حيث بلغت الأرصدة النقدية والمصرفية (بما في ذلك الحصة النسبية من النقد والأرصدة المصرفية للمشروع المشترك) إلى 2.2 مليار ريال قطري. حقق المشروع المشترك لشركة قامكو خلال العام حصة من التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة 1.2 مليار ريال قطري، وحصة من التدفقات النقدية الحرة بقيمة 1 مليار ريال قطري.

معلومات محدثة حول النفقات الرأسمالية

شارف مشروع قامكو المشترك على الانتهاء خلال عام 2023، وذلك فيما يتعلق بأعمال إعادة تبطين الجيل الثالث من مصاهر الألمنيوم، وتم استبدال جدران المداخن لضمان عمليات مستدامة، بالإضافة إلى تقليل مخاطر تعطل الإنتاج. وقد تحمل مشروع قامكو المشترك خلال العام الحالي 210 مليون ريال قطري (حصة قامكو) بسبب النفقات الرأسمالية، والتي شملت العمليات الروتينية مثل إعادة التبطين وأعمال الصيانة الأخرى المتعلقة بمحطة توليد الكهرباء ومحطة الأنود.

سيبلغ الإنفاق الرأسمالي المخطط للمشروع المشترك 1.2 مليار ريال قطري على مدى السنوات الخمس المقبلة (2024-2028)، حيث ستواصل معظم النفقات الرأسمالية المخطط لها التركيز على البرامج ذات الأهمية الكبيرة لتحسين سلامة الأصول والكفاءة التشغيلية والموثوقية وتحسين التكلفة وإزالة معوقات الإنتاج وتعزيز الصحة والسلامة والبيئة والامتثال التنظيمي. تشمل النفقات الرأسمالية أيضاً الإنفاق على عملية إعادة صهر الخردة التي ستعزز القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشروع المشترك.

التوزيع المقترح لأرباح الأسهم

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح سنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 391 مليون ريال قطري، أي ما يعادل 0.07 ريال قطري للسهم الواحد، وهو ما يمثل نسبة توزيع 88% من صافي أرباح السنة الحالية، وعائد توزيعات أرباح بنسبة 5% بناءً على سعر سهم الإغلاق في نهاية العام.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة ودعمه اللامحدود وتوجيهاته الكريمة لقطاع الطاقة القطري. كما يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والتقدير إلى سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، لرؤيته وقيادته الواعية. كما نشكر الإدارة العليا للمشروع المشترك على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل، والشكر موصول إلى مساهمينا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم الدائمة فينا.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

استعراض عام

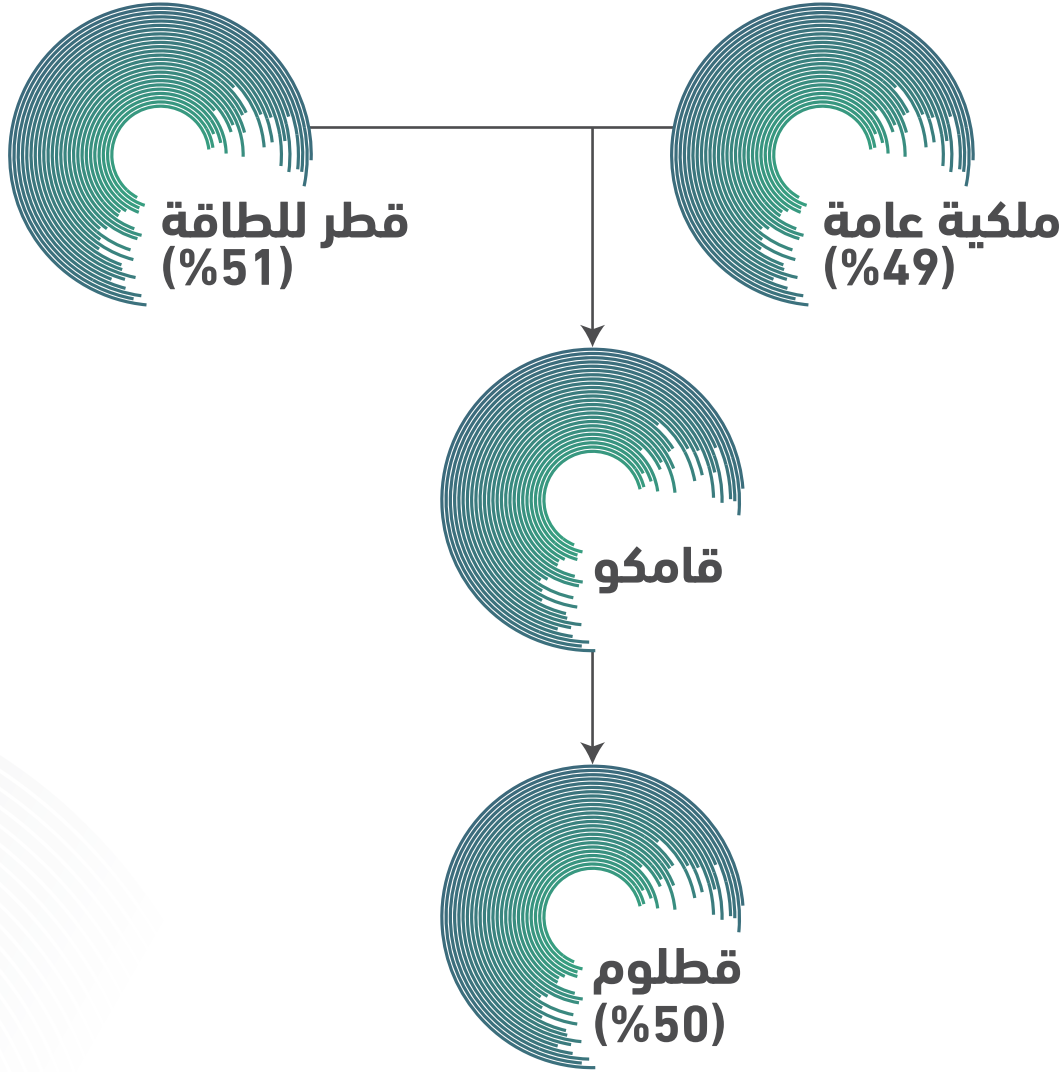
تأسست شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة")، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في 3 ديسمبر من عام 2018. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال مشروعها المشترك، شركة قطر للألمنيوم المحدودة (قطوم أو المشروع المشترك)، والذي تمتلك فيه حصة تبلغ 50%، تعمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم في تصنيع وتوزيع منتجات الألمنيوم التي تصنع في مصهرها الواقع في مدينة مسيعيد الصناعية. وتنقسم حالياً ملكية قطوم، التي تأسست كمشروع مشترك عام 2007، بالتساوي بين شركة قطر لصناعة الألمنيوم بحصة تبلغ (50%) وشركة هابدرو ألومنيوم قطر القابضة بي. في بحصة تبلغ (50%).



مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. وتُدار عمليات المشروع المشترك بصورة مُستقلة من قِبَل مجلس الإدارة المعني وإدارته العليا.

هيكل الملكية



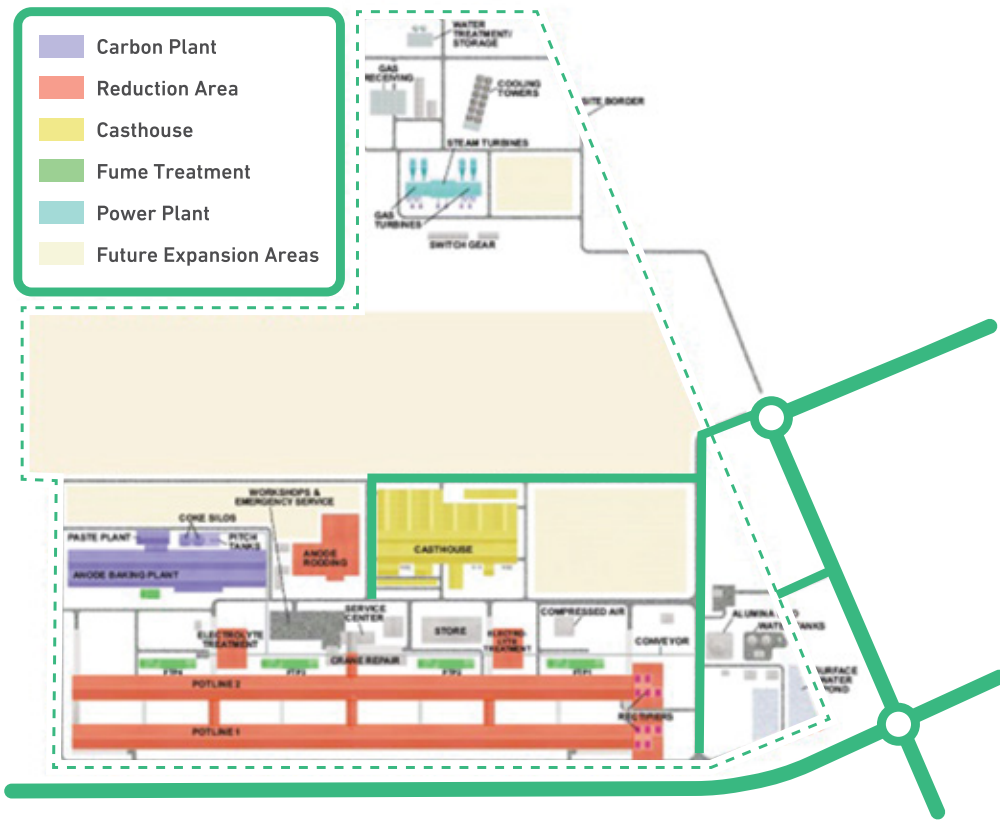
مرافق الإنتاج

تتضمن المرافق التشغيلية الرئيسية لقطلوم ما يلي:

- مصنع الاختزال
- مصنع الكربون، بما في ذلك محطة صيانة الأنود؛
- المسبك؛
- ومحطة الطاقة.

وتتكامل المرافق التشغيلية مع مرافق البنية التحتية التالية:

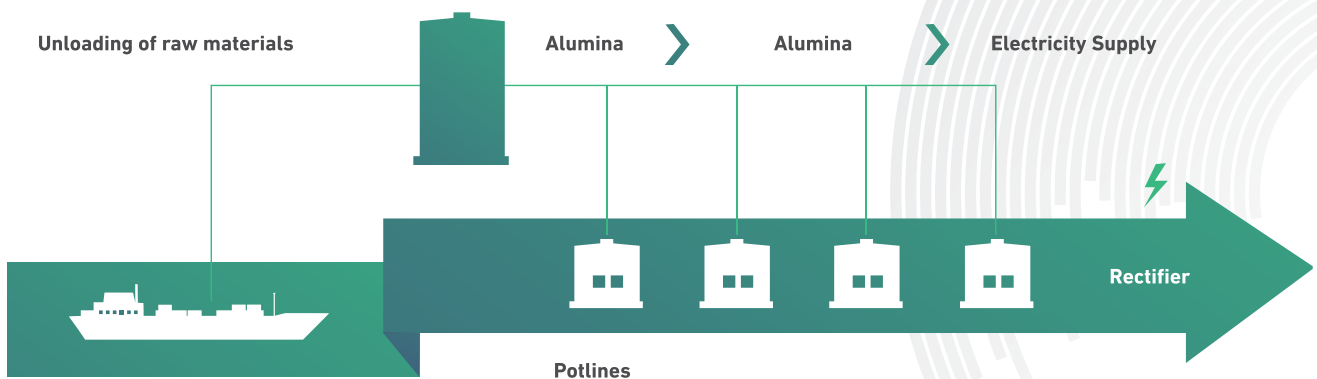
- منطقة ميناء بها مرسى مخصص لاستيراد المواد الخام وصوامع التخزين ومرافق النقل ذات الصلة (المرسى 8) ومرسى مشترك آخر لتصدير المنتجات ومناولة الشحنات العامة (المرسى 7)،
- الخدمات العامة والمساعدة، والتي تضم توزيع الغاز وأنظمة مياه التبريد والهواء المضغوط والمستودعات ومنشآت التخزين.

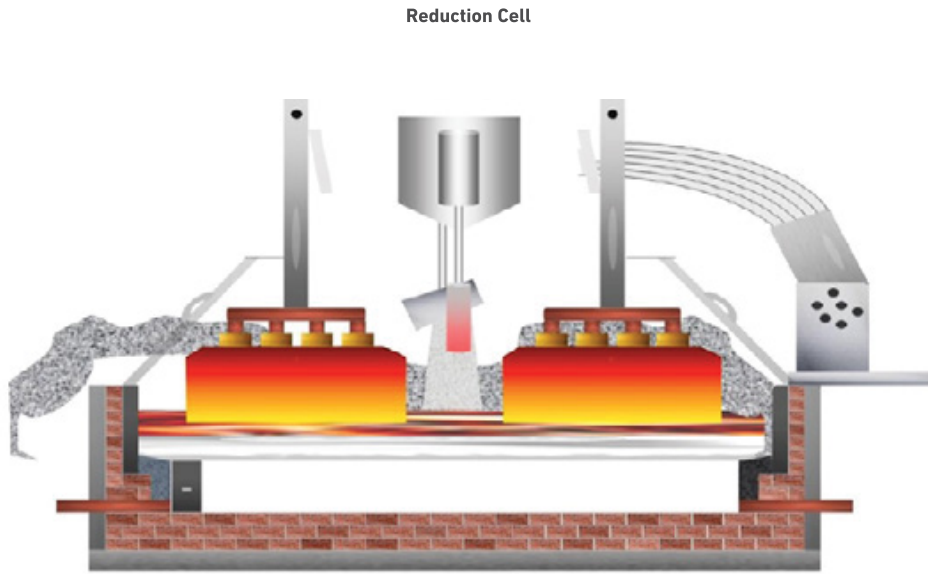


مصنع الاختزال

يتم إنتاج الألمنيوم عن طريق عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي باستخدام تقنية HAL275 التي تعمل بـ 300 كيلو أمبير. وتتم هذه العملية في حاويات فولاذية كبيرة تسمى الأوعية أو الخلايا. ويقع مصنع الاختزال في مبنيين مرتفعين (يبلغ طولهما حوالي 1,150 متر) ويعرفان باسم وحدات الخلايا. حيث يقعان بجوار بعضهما على التوازي. وتحتوي كل وحدة خلايا على خط اختزال واحد مكون من صفين من خلايا الاختزال تحتوي على إجمالي 352 خلية في كل وحدة.

وتتكون كل خلية من غلاف معدني مبطن بطوب حراري وألواح الكربون التي تعمل ككاثود. ويتم تجهيز الخلية ببنية فوقية تدعم الأنودات الكربونية وتخزن وتصب الألمينا في الخلايا.



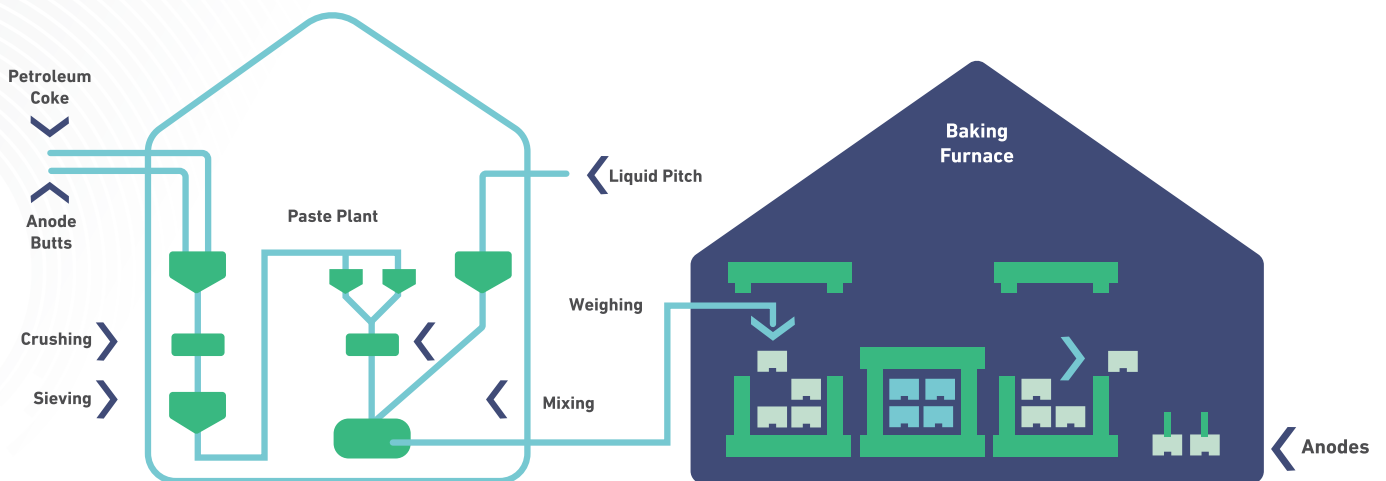


مصنع الكربون

تُستخدم الأنودات الكربونية في عملية الاختزال الإلكتروليتي لأكسيد الألومنيوم إلى الألومنيوم في خطوط الخلايا. وخلال هذه العملية، يتم استهلاك الأنودات، حيث يبلغ صافي استهلاك الأنودات حوالي 0.4 طن لكل طن من الألومنيوم المنتج. ولا يستهلك الجزء العلوي من الأنود (الأطراف المتبقية) (تتم إعادة تدويرها في عملية المعالجة)، ومن ثم يصبح إجمالي الإنتاج الأنودات حوالي 0.5 طن لكل طن من الألومنيوم.

ويتكون مصنع الكربون من قسمين رئيسيين: محطة العجن لإنتاج "الأنودات الخضراء" ومحطة معالجة الأنودات بالفرن.

وبالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية، تضم منطقة مصنع الكربون عدداً من المباني الملحقة ومرافق التخزين تشمل ما يلي: غرفة تحكم ومكاتب وورش صيانة ومخزن قطع الغيار ومحطة تنظيف ومخزن الأنودات الخضراء والأنودات المعالجة بالفرن وصهاريج تخزين الغاز وصوامع تخزين الفحم البترولي المكلس والأطراف المتبقية من الأنودات وصومعة للخردة الخضراء لإعادة تدويرها.



مصنع خدمة الأنودات

يلبي مصنع خدمة الأنودات، الذي يتكون من محطة تنظيف الأحواض ومحطة قضبة الأنودات، طلب مصنع الاختزال من الأنودات المقضبة والإلكتروليت المسحوق.

ولمصنع خدمة الأنودات وظيفتان رئيسيتان:

- تبريد الأنودات المستنفذة والأحواض / ومناولة الإلكترونيت،
- قضبة الأنودات.

ويفصل بين محطة خدمة الأنودات ومصنع الاختزال محطة تنظيف الأحواض، وهي إحدى مرافق التشغيل الرئيسية وتقع بالقرب من خطوط الإنتاج. وتتكون من مبنيين يستقبلان الأنودات المستنفذة مع غطاء الأحواض ومواد الأحواض من وحدات الخلايا والحوض من عملية إعادة تبطين الخلايا.

ويتم تنظيف الأطراف المتبقية من الأنودات لإزالة مواد الأحواض، وترسل بعد ذلك إلى مصنع القضبة. ويتم سحق مواد الأحواض المستردة من الأنودات المستنفذة ومصنع الاختزال وفحصها وتخزينها في صومعة قبل إعادتها كمواد تغطية عازلة للأنودات في خطوط الإنتاج.

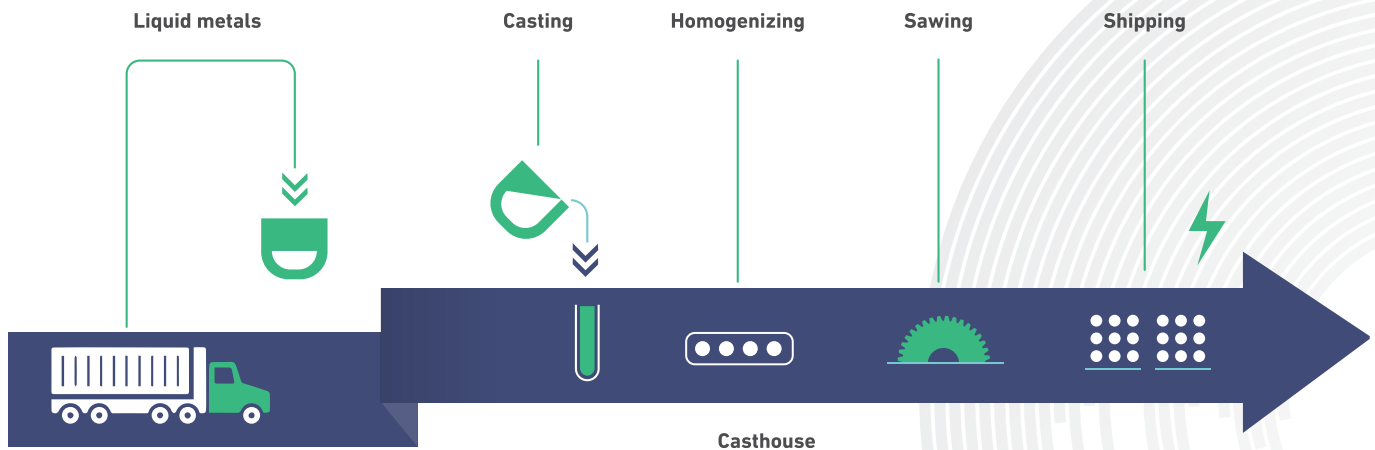
ويفصل بين محطة صيانة الأنودات ومصنع الكربون مصنع القضبة، وهو أحد مرافق التشغيل الرئيسية ويتألف من مبنى واحد. وتتم إزالة الأطراف المتبقية والأعواد الحديدية من الحمالات في محطة القضبة، وتنظف الحمالة (القضيب) قبل إعادة استخدامها في محطة القضبة، ويعاد تدوير الأطراف المتبقية. ويتم نقل الأطراف الكربونية المتبقية النظيفة إلى وحدة التكسير في مصنع الكربون لإعادة استخدامها في محطة العجن. وتتم "قضبة" الحمالات المنظفة والجديدة بالأنودات المعالجة بالفرن حديثاً من مصنع الكربون. وتجمع كل الأنودات المقضبة حديثاً (ومنصات الإلكترونيت الفارغة) من محطة خدمة الأنودات لاستخدامها في مصنع الاختزال.

المسبك

يحول المسبك الألومنيوم المصهور من خطوط الإنتاج إلى تشكيلة من المنتجات.

وتتم إزالة الألومنيوم السائل من الخلايا عن طريق مركبات التفرغ وينقل إلى المسبك. وتجري معالجة الألومنيوم المصهور قبل الصب من خطوط الإنتاج في محطات التدفق لإزالة الشوائب.

ويتم الصب في خطوط الصب التي تتكون من أفران الصب وآلات الصب. ويوضع الألومنيوم البارد ومواد السباتك في أفران الصب ويتم تسخينها بصورة مسبقة (في مواقد تعمل بالغاز) لضمان إزالة الرطوبة. وتعبأ الأفران بالألومنيوم المصهور من منطقة التدفق، ويتم صقل سطح المعدن لإزالة أي كدارة أخرى. وبعد التخلص من الكدارة، يتم صب المنتج المعدني المصهور في قوالب ويخرج في شكل المنتج النهائي.



اللقيم

يتضمن اللقيم الرئيسي للمشروع المشترك لقامكو ما يلي:

الغاز الطبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات قتلوم هو الكهرباء التي تولدها محطة الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتلبي قتلوم جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع قطر للطاقة.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية اللازمة لعملية إنتاج الألومنيوم - هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألومنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والكبريت) وتستخرج من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتستخدم قتلوم عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي في إنتاجها للألومنيوم الأولي باستخدام تقنية HAL275 التي تُستخدم لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروليتي إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألومنيوم وغاز الأكسجين.

فحم الكوك المكلس والقار السائل

يُستخدم كلٌّ من الفحم المكلس والقار السائل لإنتاج الأنودات التي تستخدمها قتلوم في عملية صهر الألومنيوم. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تستخدم في مصهر الألومنيوم.

فلوريد الألومنيوم

يعمل فلوريد الألومنيوم كمذيب في صناعة صهر الألومنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بقتلوم، إلا أنه مهم جداً لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهور الألومنيوم، كإلكتروليت للاختزال أكسيد الألومنيوم إلى معدن الألومنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت.

السبائك

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل يتم إنتاجه في مصنع الاختزال. وتعطي السبائك المضافة الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات الجاهزة التي يسعى إليها العملاء. ويُعد السيليكون والمغنيسيوم من المواد الأساسية في صناعة السبائك.

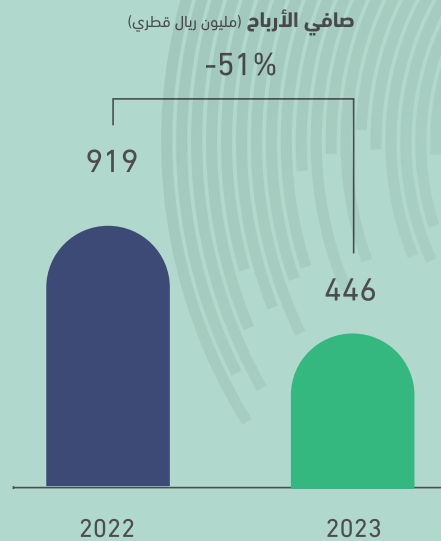
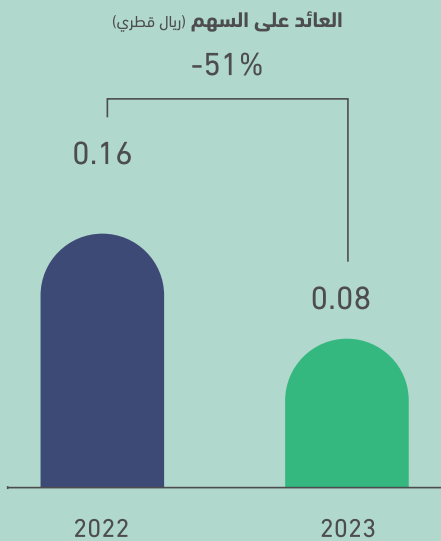
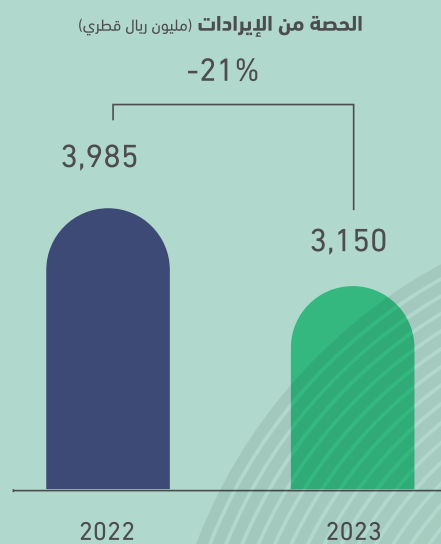
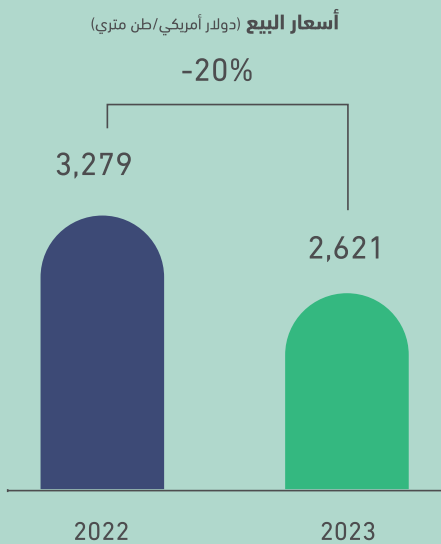
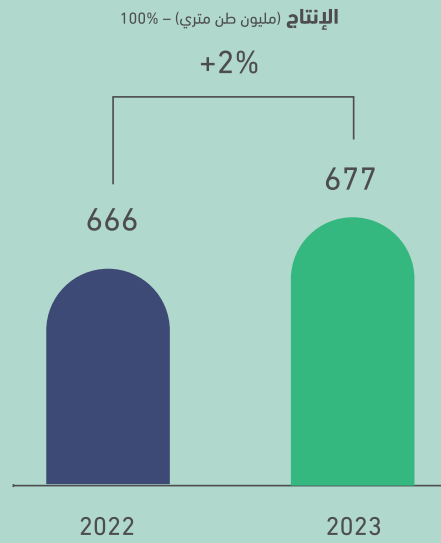
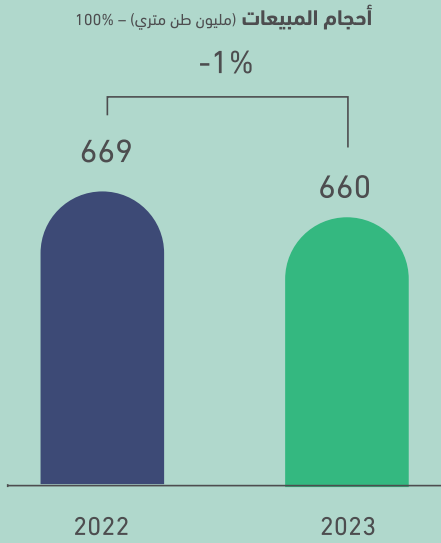
المنتجات الرئيسية

سبائك البثق

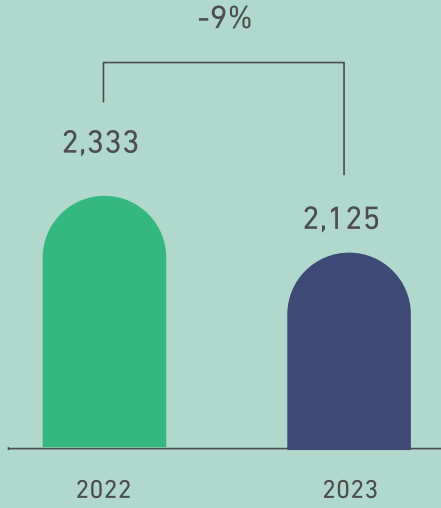
تستخدم سبائك البثق كثيراً في تصنيع مكونات تدخل في إنشاء المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وألواح الأبواب وكبائن الاستحمام والمشتتات الحرارية للكمبيوتر والحواف الزخرفية. وتتخذ سبيكة البثق شكلاً اسطوانياً من الألومنيوم المصبوب المنتج بواسطة الصب المباشر العمودي.

سبائك الألومنيوم الأولي

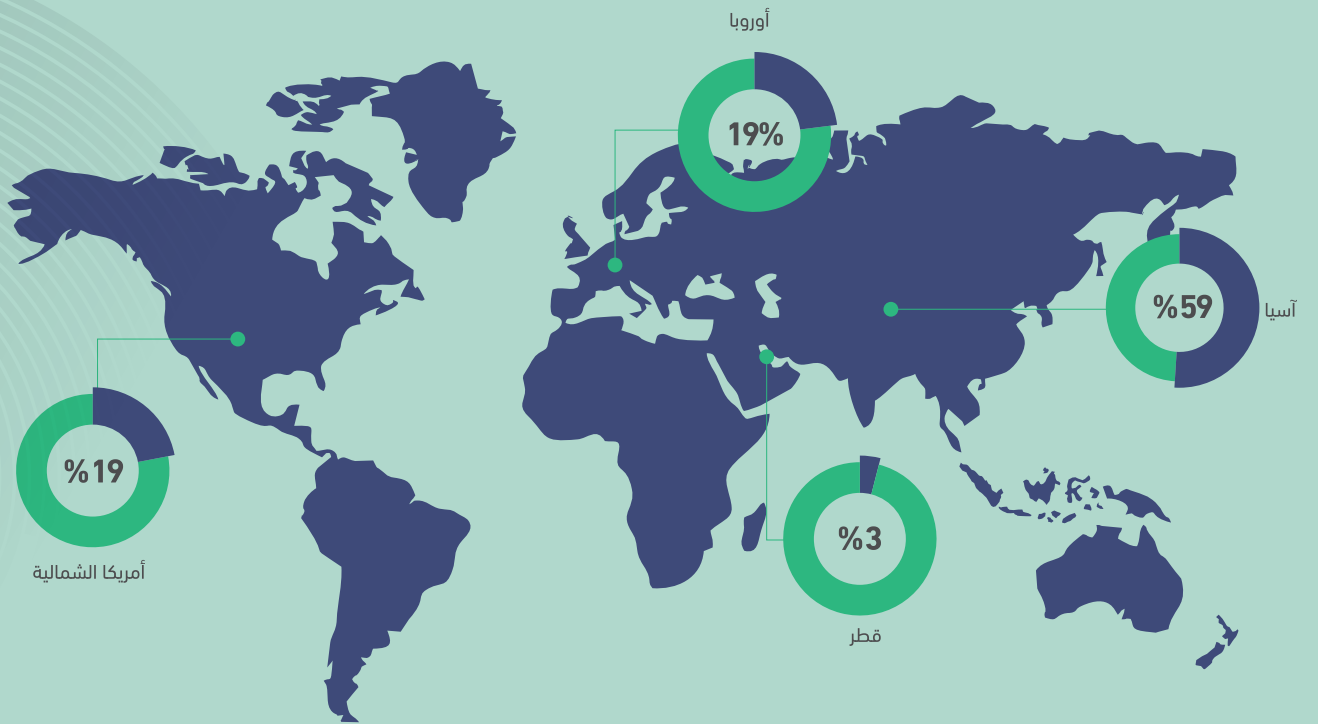
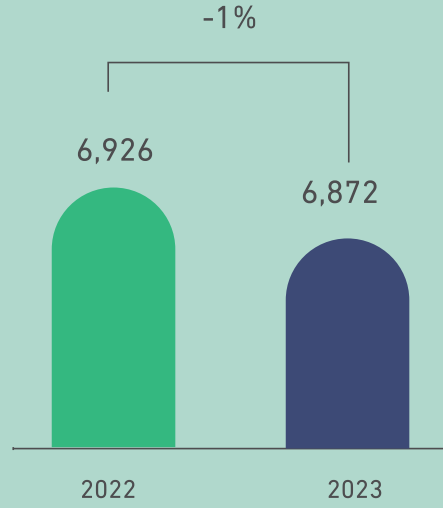
وتدخل سبائك الألومنيوم الأولي في عدد من الاستخدامات، منها قطاع السيارات، حيث تستخدم في تصنيع عناصر مثل العجلات ومحاور الشاحنات وفوهات مضخات البنزين.



الحصة من الدين (مليون ريال قطري)
المعيار المحاسبي الدولي 31



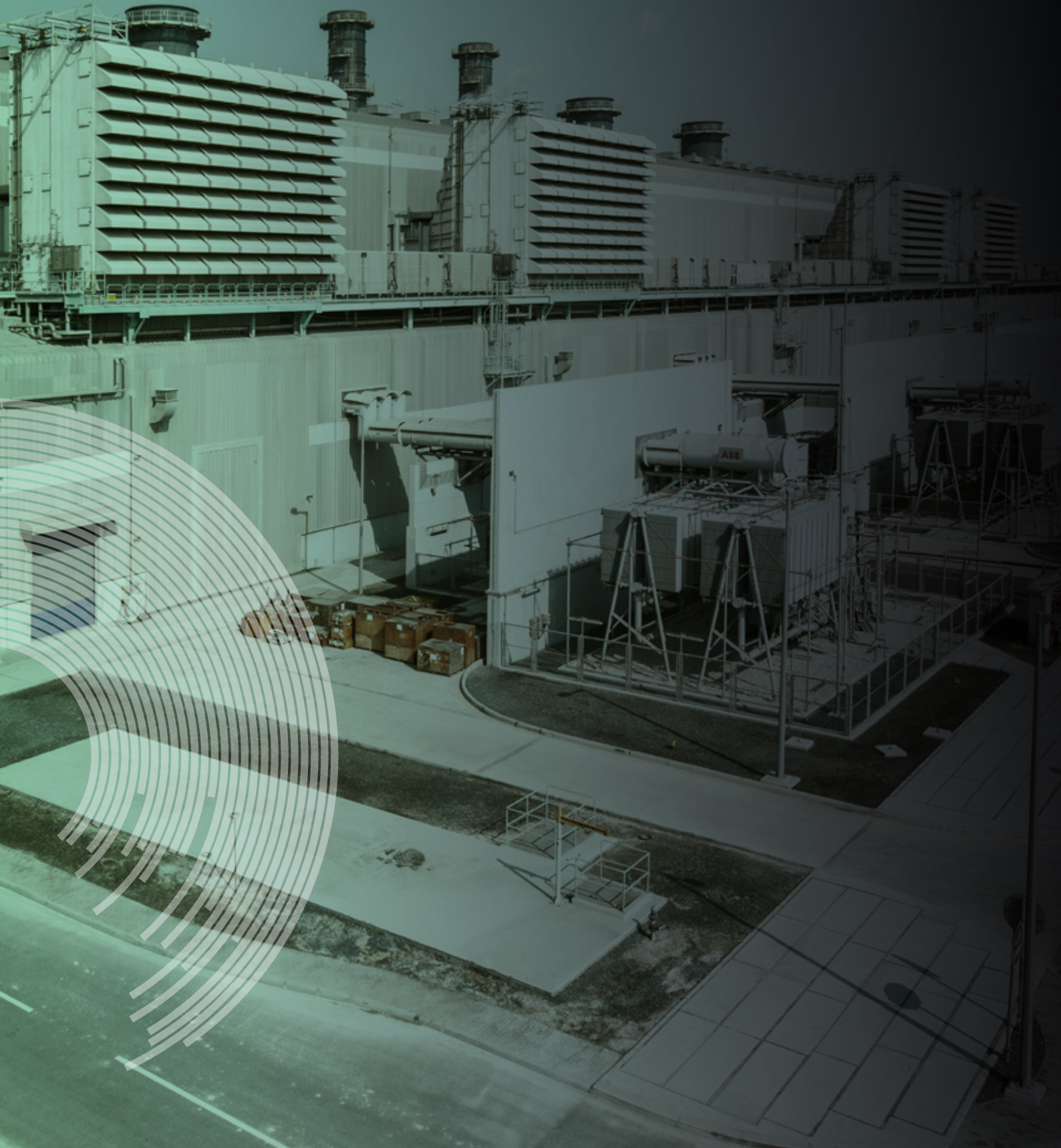
إجمالي الأصول (مليون ريال قطري)





تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

التقرير عن تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا أن البيانات المالية تعبر بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (الشركة) كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

تتكون البيانات المالية للشركة من:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023.
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغييرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أسس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبيّنة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لبناء أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي أجريناها على البيانات المالية. ولقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

• الاعتراف بالإيرادات	أمور التدقيق الرئيسية
-----------------------	-----------------------

كجزء من تصميم التدقيق الخاص بنا، حدّدنا الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز يُمثّل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

ولقد رسمنا نطاق التدقيق الذي أجريناه بطريقة تُتيح لنا إنجاز العمل على أتمّ وجه حتى يتسنى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية في مجملها، آخذين بعين الاعتبار هيكل الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال الذي تنشّط فيه الشركة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية

كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق

- تتضمن إجراءاتنا فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي قام بها المشروع المشترك ما يلي:
- مراجعة شروط اتفاقية تسويق الإنتاج ذات الصلة المبرمة مع العملاء.
 - تقييم السياسة المحاسبية للمشروع المشترك فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات.
 - فهم وتقييم واختبار الضوابط الداخلية على الاعتراف بالإيرادات على مستوى المشروع المشترك، بما في ذلك توقيت الاعتراف بالإيرادات.
 - تحليل معاملات الإيرادات باستخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب وتحليل البيانات لتحديد أي معاملات غير اعتيادية.
 - الاختبار الأساسي لمعاملات الإيرادات على أساس العينة من خلال تتبعها في الفواتير واستلام المستندات والأدلة المؤيدة الأخرى.
 - تنفيذ اختبار قطع معاملات البيع، على أساس العينة، لاختبار ما إذا كان قد تم الاعتراف بإيرادات المشروع المشترك في الفترة الصحيحة.

كما هو مبين في الإيضاح 3 حول البيانات المالية، تمثل حصة الشركة من النتائج لمشروعها المشترك (قطالوم) بمبلغ 392 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ما نسبته 86% من إجمالي دخل الشركة. بلغت الإيرادات الناتجة عن المشروع المشترك 6,299 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وفقاً لسياسة الاعتراف بالإيرادات التي يطبقها المشروع المشترك، يتم الاعتراف بالإيرادات من مبيعات المنتجات عندما يقوم المشروع المشترك بنقل السيطرة على المنتجات إلى العملاء عند نقطة التسليم، وفقاً لشروط التسليم المحددة في اتفاقية تسويق الإنتاج.

وقد ركزنا في تدقيقنا على عائدات المشاريع المشتركة بسبب الحجم الكبير للمنتجات وقيمة الشحنات الفردية، حيث تبين لنا أن الأخطاء في الاعتراف بالإيرادات على مستوى المشاريع المشتركة يمكن أن تؤدي إلى تحريفات مادية في البيانات المالية للشركة عندما تقوم الشركة بالاعتراف بحصتها في نتائج مشروعها المشترك فيها وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها. تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات أعضاء الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وبصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من التحريف المادي سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية الشركة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن أعضاء مجلس الإدارة ينووا تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامهم بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية في مجملها تخلو من أي تحريف مادي، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يُمثل التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، ولكنه لا يُعدّ ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكشف دوماً عن أي تحريفات مادية حال وجودها. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية، سواء أكانت منفردة أو مجتمعة، تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها أعضاء مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإنه يُطلب منا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات في الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فعلياً تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف الشركة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت طريقة عرض البيانات المالية للمعاملات والأحداث تحقق عرضاً عادلاً.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق التدقيق وتوقيته المخطّط، واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصورٍ جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية، والذي نحدّده خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وصيغته المعدّلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي وجدناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي أجريناها.
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة.
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيًا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2023.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

مارك مونتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

4 فبراير 2024



تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2023

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2016. قمنا بتنفيذ إجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2023 استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريبداوي ("إطار COSO").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، ويشتمل التقرير على:

- تقرير مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تقييم شدة التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور الرقابية، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2023؛

سيعتمد التقييم المقدم في التقرير السنوي على العناصر التالية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من قبل إدارة الشركة:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبداوي.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على إجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وذلك بناءً على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما هو مدرج في تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار COSO.

تعتبر العملية جوهريّة في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية، وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهريّة فيما يلي: إدارة الاستثمارات، وإدارة الخزينة والنقد، والمعاملات بين شركات المجموعة، وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تضمن مهمة التأكيد للتعبير عن استنتاج تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية استناداً إلى إطار عمل COSO" تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. وشملت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهريّة؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

اعتمدنا في اختيار الإجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجاً عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتمد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛
2. تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و
3. تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ، ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتباراً من 31 ديسمبر 2023 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى، والتي تشمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، والتقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشمل على تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة)، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه بهذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2023.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ومشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك متون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

4 فبراير 2024

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2023 ("متطلبات الهيئة")

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016. قمنا بتنفيذ اجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2023.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن إعداد تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016 وإعداد تقرير عن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مرفق في تقرير حوكمة الشركة - لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛ وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ اجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدى رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة مقابل متطلبات المادة 4 من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة في تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بمتطلبات الهيئة؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات لمتطلبات الهيئة، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلائنا ومراقبة الجودة

الترما خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى والتي تشمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، و التقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشمل على تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في الشركة)، والذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجنا حول التقرير المرفق بخصوص تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق لتقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك، هذا وليس لدينا ما نصح عنه بهذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2023.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الأمور التي تم تسليط الضوء عليها في الأقسام 2-3 و 1-9-3 و 3-9-3 ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة:

- لا يعتبر أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مستقلاً لأنهم جميعاً معينون من قبل قطر للطاقة و ممثلون عنها.
- إن مجلس إدارة الشركة لم يشكل لجنة الترشيحات حيث أن مهمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تتولاها قطر للطاقة ولم يترأس لجنة التدقيق عضو مجلس إدارة مستقل.

هذا ولم يتم تعديل رأينا في هذا التقرير فيما يتعلق بالأمور المذكورة في هذا القسم.

النطاق

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. ومشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

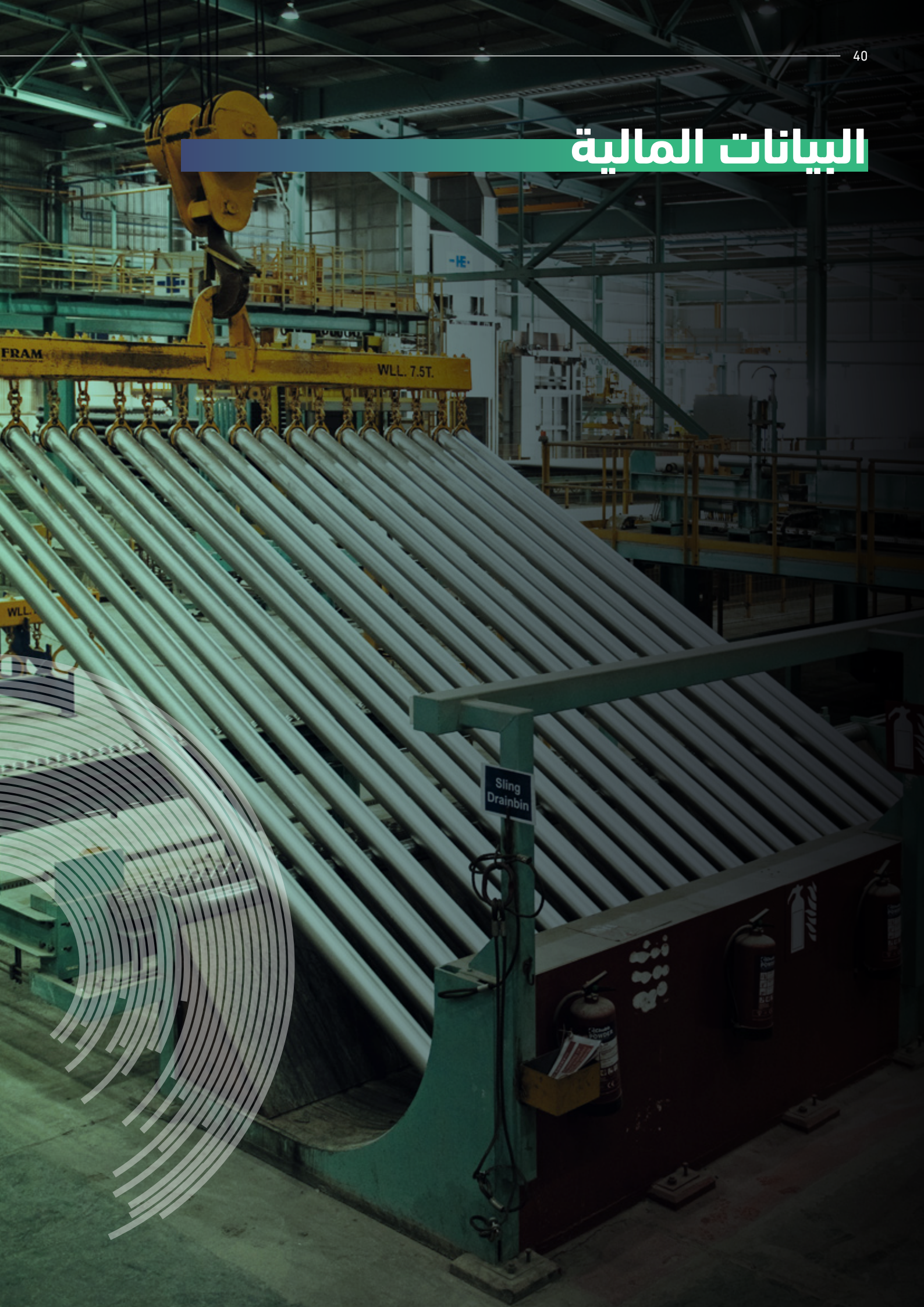
مارك مينتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

4 فبراير 2024

البيانات المالية



بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2022	2023	الإيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
5,669,616	5,380,131	3	استثمار في مشروع مشترك
			الموجودات المتداولة
17,774	15,004		ذمم مدينة أخرى
447,095	478,596	4	نقد وشبه النقد
791,915	998,386	4.1	ودائع وأرصدة بنكية أخرى
1,256,784	1,491,986		إجمالي الموجودات المتداولة
6,926,400	6,872,117		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
5,580,120	5,580,120	5	رأس المال
2,192	7,567	6	احتياطي قانوني
1,240,865	1,168,138		أرباح مدورة
6,823,177	6,755,825		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات المتداولة
100,087	113,067	10	ذمم دائنة تجارية
3,136	3,225	9	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
103,223	116,292		إجمالي المطلوبات المتداولة
6,926,400	6,872,117		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 4 فبراير 2024 ووقع عليها نيابة عنهم:

أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارةعبد الرحمن أحمد الشبيبي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2022	2023	الإيضاحات	
899,848	392,260	3	حصة من نتائج مشروع مشترك
(9,351)	(9,654)		مصروفات عمومية وإدارية
25,755	62,320		إيرادات التمويل
2,834	1,083		إيرادات أخرى
919,086	446,009		صافي ربح السنة
-	-		بيان الدخل الشامل الآخر
919,086	446,009		إجمالي الدخل الشامل للسنة
			ربحية السهم
0,165	0,080	7	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال القطري للسهم الواحد)

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإجمالي	الأرباح المدورة	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
6,373,476	793,088	268	5,580,120	الرصيد في 1 يناير 2022
-	(1,924)	1,924	-	محول للاحتياطي القانوني (إيضاح 6)
(22,975)	(22,975)	-	-	المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية
919,086	919,086	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
919,086	919,086	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
				المعاملات مع المالكين بصفتهم المالكين:
(446,410)	(446,410)	-	-	توزيعات الأرباح المعتمدة (إيضاح 8)
6,823,177	1,240,865	2,192	5,580,120	الرصيد في 31 ديسمبر 2022

6,823,177	1,240,865	2,192	5,580,120	الرصيد في 1 يناير 2023
-	(5,375)	5,375	-	محول للاحتياطي القانوني (إيضاح 6)
(11,150)	(11,150)	-	-	المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية
446,009	446,009	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
446,009	446,009	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
				المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:
(502,211)	(502,211)	-	-	توزيعات الأرباح المعتمدة (إيضاح 8)
6,755,825	1,168,138	7,567	5,580,120	الرصيد في 31 ديسمبر 2023

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالآلاف ريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2022	2023	الإيضاحات
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
919,086	446,009	صافي ربح السنة
		تعديلات على:
(899,848)	(392,260)	3 حصة من أرباح مشروع مشترك
(25,755)	(62,320)	إيرادات التمويل
(6,517)	(8,571)	النقد المستخدم في العمليات
(20,864)	(22,977)	مساهمة مدفوعة للصندوق الاجتماعي والرياضي
(27,381)	(31,548)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الحركة في رأس المال العامل:
(3,514)	89	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
(8,242)	2,770	ذمم مدينة أخرى
(32)	67	ذمم دائنة أخرى
(39,169)	(28,622)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
443,170	358,540	3 توزيعات أرباح مستلمة من مشروع مشترك
1,587	323,205	3 إيرادات الضريبة المستلمة من مشروع مشترك
(718,332)	(900,063)	استثمار وديعة ثابتة
743,340	718,332	استحقاق ودائع لأجل ثابتة
25,755	62,320	إيرادات تمويل مستلمة
495,520	562,334	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(414,724)	(477,471)	توزيعات أرباح مدفوعة
(31,685)	(24,740)	حركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها
(446,409)	(502,211)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
9,942	31,501	صافي الزيادة في النقد وشبه النقد
437,153	447,095	نقد وشبه النقد في بداية السنة
447,095	478,596	4 النقد وشبه النقد في نهاية السنة



إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة: www.qamco.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول على البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة 2023

1 تمهيد

شركة قطر لصناعة الألمنيوم وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" أو "قامكو") تم تأسيسها بتاريخ 2018/12/3 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة قامكو، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات، وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بموجب قراره رقم (4) لسنة 2020 بتاريخ 2020/07/23.

2 نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة قامكو بأهمية وضرة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالطريقة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة قامكو يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والالزام بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3 مجلس إدارة الشركة

1-3 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة قامكو كشركة أم لشركة قطر للألومنيوم المحدودة "قطلوم" التي تأسست في عام 2007 والتي تُعد واحدة من أكبر المنتجين الإقليميين للألومنيوم الخام من منتجات سباتك الألومنيوم الأولي وقواطع أسطوانات الألومنيوم، والتي يتسنى لها بفضل موقعها في قطر الاستفادة والوصول إلى أحد أكبر مصادر الطاقة وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار في العالم، مما يُمكنها من المحافظة على مركزها ضمن الشركات ذات الهياكل التشغيلية المتميزة.

جاء تأسيس شركة قامكو في إطار حرص قطر للطاقة على التزامها مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة من حيث دعم سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة وتنمية القطاعات ذات الصلة. من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة قامكو للاكتتاب العام ومن ثم الإدراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد النشاط، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة قامكو، كان من الأهمية لضمان ضرورة إدارة أصول الدولة والمرافق الإنتاجية على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز - مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، والتي لا زالت سارية مع صدور أحكام القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%.
- ضرورة توجيه قطر للطاقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر الإدارة بموجب الاشتراطات التعاقدية والالتزامات المالية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية المبرمة مع الشريك الأجنبي في المشروع المشترك "قطلوم" والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة قامكو ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في المشروع المشترك "قطلوم" إلى قامكو.
- اعتماد شركة قامكو ومشروعها المشترك على قطر للطاقة من حيث مصدر الطاقة المدعم والبنية التحتية وتوافرها بمدينة مسيعة مما يسهم في كفاءة الانتاج والتقليل من التكاليف اللوجيستية والهدر في سلسلة الانتاج إلى أدنى حد ممكن.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما يُطلب لضمان الدعم التام لعمليات قامكو.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة - وفقاً لنظامها الأساسي المُعدّل - من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة".

باستثناء الأمور التي يقر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

2-3 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (5) لعام 2021 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 2021/3/3 وكذلك القرار رقم (14) لعام 2022 الصادر بتاريخ 2022/10/16، تم تشكيل مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة، حيث تم تعيين 6 أعضاء من قبل قطر للطاقة لمدة ثلاث سنوات وذلك اعتباراً من 2021/3/3. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من 5% من رأسمال الشركة. أيضاً لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ومن المقرر الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورته القادمة (2024-2027)، ويتم الإفصاح في حينه عن قرارها بشأن أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكّل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانة والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهمتها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوظيفي لأمين سر مجلس الإدارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 39-3 من النظام الأساسي لها "واجب أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح عن مصالحهم"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاقاً يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. تتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة قامكو على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماسيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم التصريح به للمجلس بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمن باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفتها للنظام الأساسي أو القانون.

3-4 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، أيضاً يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 42 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيع على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق بهذا التوقيع به، وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

3-5 أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتمييز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

6-3 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (31-1) من النظام الأساسي للشركة، يعقد المجلس ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء الحد الأدنى لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2023.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 36 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تعيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أُعتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

7-3 قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحضر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، فإنه يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأعضاء كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8-3 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقرها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه - وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب - الترتيب اللوجستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيده محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتبته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

يتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 10 سنوات في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9-3 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

1-9-3 لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2) لعام 2018 بتاريخ 2018/12/3، والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (1) لعام 2020، والقرار رقم (7) باجتماع مجلس الإدارة الرابع لعام 2022 في أعقاب استبدال أحد أعضائها. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 51%)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضّل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2023، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
2. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2022.
5. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
6. مراجعة الموجز التنفيذي لأعمال الشركة حتى ابريل 2023.
7. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
9. متابعة المدقق الداخلي المُعين حديثاً والمُسند له مهام التدقيق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023، من حيث الموازنة التقديرية وعدد ساعات العمل اللازمة لأداء المهام، معايير تقييم المخاطر ووضع خطة التدقيق التي تشمل الشركة ومشروعها المشترك، هذا بالإضافة الى تدقيق الجودة وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي للمشروع المشترك واجراء متابعة للملاحظات الخاصة بالتدقيق السابق اجراؤه من قبل المدقق الداخلي السابق. هذا وقد أوصت اللجنة بضرورة التنسيق مع الشرك "هايدرو" في المشروع المشترك لأداء مهام التدقيق، أيضاً ضرورة توفير الموارد البشرية والكوادر المؤهلة لأداء مهام التدقيق من قبل المدقق الداخلي.
10. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
11. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في 2023/12/31.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام 2023 فقد تم إستيفاء الحد الأدنى (6 اجتماعات) لعدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد / أحمد سعيد العمودي	رئيساً
السيد / نبيل محمد البوعيين	عضواً
السيدة / لولوة خليل صلات	عضواً

2-9-3 لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (1) لعام 2019 والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (1) لعام 2020. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة للالتزامات لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة المشروع المشترك.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضاً المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى 2023، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2023/1/29 وقامت من خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة المشروع المشترك، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستوى الأداء المالي والتشغيلي للمشروع المشترك وبما يمكن معه الوصول إلى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأعضائه.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، إلا أنها يجب أن تنعقد قبل اجتماع مجلس إدارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعية على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز إجمالي الجزئين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 45 من النظام الأساسي لها "مكافآت أعضاء مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهنأ بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لا توجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام 2023.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ 2023/1/29 للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31. تم عرض توصية مجلس الإدارة في هذا الشأن وإقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة قامكو والتي عُقدت بتاريخ 2023/3/16 وذلك بإجمالي مبلغ 3,300,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها. وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد عيسى المناعي	رئيساً
السيد/ نبيل محمد البوعيين	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مساعد مدير العمليات المالية بإدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والحداية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

3-9-3 لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة قامكو يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعينهم جميعاً بحكم ما سبق ايضاه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 3-1 من هذا التقرير).

10-3 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفاء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمتها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2023 المنعقد بتاريخ 2023/1/29 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2023 المنعقد بتاريخ 2023/2/2.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2024 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2023، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راض عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

4 أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

يتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والإشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية، ويقوم المدقق الداخلي بإصدار وتقديم تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكّل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2022 (أخذ في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذ في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات. وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قبيل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصر كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبّي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمناً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهرية في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

1-4 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة، وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

2-4 التدقيق

1-2-4 التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بطرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على مشروعها المشترك وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعية. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023، وذلك بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة وإجراء التقييمات ذات الصلة.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه إجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة ومشروعها المشترك، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، إجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره إلى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المتعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة، كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيّد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة ومشروعها المشترك حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة، تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

أجرى المدقق الداخلي عملية تدقيق متابعة واحدة بشأن تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات السابق إبداءها من عمليات التدقيق السابقة. وتقييماً واحداً لجودة وظيفة التدقيق الداخلي في المشروع المشترك، كما أجرى تقييم المخاطر ووضع خطط التدقيق الداخلي للفترة (2023-2025) للشركة ومشروعها المشترك والتي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة شركة قامكو.

تشمل خطط التدقيق الداخلي المعتمدة، والتي استندت الى تقييم المخاطر، العديد من المجالات في هذه الكيانات بما في ذلك عمليات المرافق الانتاجية، الصيانة، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، استراتيجيات الأعمال، حوكمة الشركة، علاقات المستثمرين وما إلى ذلك).

4-2-2 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقييم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضاً مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2020 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المشككلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2023، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2022 والتي عُقدت بتاريخ 2023/3/16 على تعيين السادة برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2023 مقابل أتعاب سنوية قدرها 143,700 ريالاً قطرياً شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقييد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

خلال عام 2023، حضر مدقق الحسابات اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2023/3/16، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2023 المزمع عقده بتاريخ 2024/2/27، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة قامكو حول:

أ. تدقيق البيانات المالية حيث أماد بالرأي أن البيانات المالية والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية والتشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2023، حيث أفاد بالرأي بأنه بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للعمليات الجوهرية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2023. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قامكو على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قامكو وعمليات مشروعها المشترك ككل، ولا يبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

ج. تقرير حول الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أماد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والموضحة في تقريره، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2023. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قامكو على أساس مستقل فقط ولا يمتد للشركة ومشروعها المشترك ككل، ولا يبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار إليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، الفيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa).

3-4 التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة قطر لصناعة الألمنيوم التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة، كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال والتي يعود أسبابها إلى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغييرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغييرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام إلى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى المشروع المشترك والذي هو ليس بموضوع التقرير، فشرقة قطوم على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي. من ناحية أخرى يتم ادارته بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسس في ظلها مع الشريك الآخر - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسؤوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا الشركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها أنظمة إدارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجنة المالية والتجارية. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

يحرص مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمشروعها المشترك واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في المشروع المشترك - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافه وغاياته. ويتعيين كل منهم عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه المشروع المشترك الذي يشغل مقعداً في مجلس إدارته، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة قطر لصناعة الألمنيوم باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

5 الإفصاح والشفافية

1-5 الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيًا منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام 2023 أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. من ناحية أخرى، وبعد اتخاذ العناية الواجبة المعقولة، لا توجد أحكام أو تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد. باستثناء دعوى للتحكيم مرفوعة ضد الشركة من قبل الشريك في رأسمال المشروع المشترك تتعلق بتسويات مالية ناتجة عن المعالجات الضريبية للمشروع المشترك.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفيًا أو إثباتًا، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول أثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، قامت الشركة بالإفصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة للشركة ومشروعها المشترك ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لإطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات الشركة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

2-5 تضارب المصالح

- قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:
- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
 - ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
 - ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
 - التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
 - التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة قامكو، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقاً لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لا بد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً للأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2023، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة قامكو (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من المشروع المشترك.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للمشروع المشترك.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة قامكو والمشروع المشترك والكيانات ذات الصلة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً للأسعار الصرف المعلنة.

3-5 الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرّك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني اللائق الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقاً للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرّك مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بشركة قامكو ومشروعها المشترك وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

4-5 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والإفصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

6 حقوق أصحاب المصالح

1-6 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفير الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها "الحقوق المترتبة بالأسهم"، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2-6 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمسك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة قامكو وجهة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3-6 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

- أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.
- ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات.
- و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الإفصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.
- ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (qamco@qatarenergy.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استيعاب آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 61 من النظام الأساسي لها "الاطلاع على دفاتر الحسابات"، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

4-6 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

1-4-6 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

- أ. المادة رقم 49 من النظام الأساسي "مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.
- ب. المادة رقم 50 من النظام الأساسي "إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.
- ج. المادة رقم 51 من النظام الأساسي "طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.
- د. المادة رقم 53 من النظام الأساسي "الحق في الحضور والتصويت"، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القصر والمدجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام إلى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم أن يوكل مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف (موجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) في حضور اجتماع الجمعية العامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثلها، كما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه. ويجوز أن يتصرف المساهم بصفته وكيلًا عن مساهم واحد أو أكثر على أن لا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

2-4-6 المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كما وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2022/12/31، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 2023/3/16، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماده.
3. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2023.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع 0.07 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 7% من القيمة الإسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 واعتماد مكافآتهم باجمالي مبلغ 3,300,000 ريال قطري لكافة الأعضاء.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة ووترهاوس كوبرز " PwC " للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماد أتعابهم.

3-4-6 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة قامكو وفقاً للنظام الأساسي المعدل، يتشكل من عدد لا يقل عن ستة أعضاء يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

4-4-6 توزيع الأرباح

وفقاً لأحكام النظام الأساسي، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي مبلغ موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملاحم الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على قامكو أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلية: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى جهة الإيداع أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح إلى أي فرع من فروع البنك، ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للحصول وكافة التفاصيل ذات الصلة.

إلا أنه بموجب ضوابط توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023، من المقرر أن تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2023 عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2022 بواقع (0.09) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (9%) من القيمة الاسمية للسهم.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، من المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع 0.07 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 7% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2024/02/27.

5-6 إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قبيل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجدها المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، أو أي من المؤسسات التي يُعلم المساهم الخاص بالشركة بها خطياً، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر، وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل إلى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأس مال شركة قامكو من سجلات المساهمين لدى جهة الإبداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2023:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	51.00%
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	4.58%
صندوق المعاشات العسكرية	1.57%
NORGES BANK	0.79%
صندوق الوطني 3	0.73%
VANGUARD EMERGING MARKETS STOCK INDEX FUND	0.60%
VANGUARD TOTAL INTERNATIONAL STOCK INDEX FUND	0.59%
مساهمون آخرون	40.14%
الإجمالي	100.00%

يتم الاعتماد على جهة الإبداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإبداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، وبجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلتها، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلِّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة.. كما تم تخصيص رقم الهاتف 4013-2277 (+974) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الإجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يساهم في تحسين حوكمة الشركة. وتدرك قامكو أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

7-6 حق المجتمع

تسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم، المالكة لحوصة تبلغ 50% في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم)، وهي إحدى الشركات الناجحة في إنتاج الألومنيوم الأولي وواحدة من أكثر مصانع الألومنيوم كفاءة في المنطقة، تسهم من خلال مشروعها المشترك قطلوم في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. الصحة والسلامة والبيئة: برامج حماية الصحة، السلامة في مكان العمل، تحديد المخاطر وإدارتها، التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، خطط استمرارية الأعمال، التميز التشغيلي، الاستخدام الأمثل للمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، بما في ذلك إعادة تدوير المياه واستخدامها، تقليل الاستهلاك الإجمالي للمياه، إدارة النفايات للتقليل منها وإعادة تدويرها، وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية.
2. الموظفين: برامج التقدير (تطوير الخريجين، برامج المنح الدراسية، برامج التدريب الصيفي، وملتقيات التوظيف)، امتيازات الموظفين والاحتفاظ بهم، التنوع، جذب الكفاءات، والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة والسلامة للموظفين.
3. المجتمع: دعم المجتمع من خلال المشاريع وتقديم المساهمات المستهدفة، وتطوير المواهب المحلية، دعم المبادرات التعليمية المحلية، القيام بالمشاركة الاجتماعية والجهود الخيرية، تعزيز مبادرات المشتريات المحلية، ودعم حقوق الانسان لخلق تأثير إيجابي، وما الى ذلك.

وتحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومشروعها المشترك، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 2022/12/31 ما يصل إلى 22.98 مليون ريال قطري (2021: 20.86 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 2023/04/17.

أما فيما يتعلق للعام المالي المنتهي في 2023/12/31، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 11.15 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار إليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2023، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

عبدالرحمن أحمد الشيبني
رئيس مجلس الإدارة



ملحق السير الذاتية

لأعضاء مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشبيبي

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبدالرحمن أحمد الشبيبي من جامعة أريزونا عام 1988 وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.

انضم السيد/ عبدالرحمن إلى قطر للطاقة عام 1989 كمحلل مالي.

كما تولى السيد/ عبدالرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية - قطر للطاقة.

ويشغل السيد/ عبدالرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للطاقة. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو:

لا يوجد

السيد / أحمد سعيد العمودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد العمودي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة نيو مكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1996.

يتقلد حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لدائرة تطوير المنشآت السطحية والاستدامة بقطر للطاقة، وقبل تقلده هذا المنصب وخلال الأعوام السابقة شارك السيد/ أحمد في العديد من مشاريع قطر للطاقة خلال مراحل التطوير المختلفة في قطر وإيطاليا وكوريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ أحمد عضو مجلس إدارة شركات قطرغاز للغاز المسال وعضو لجنة تسيير مشروع توسعة إنتاج الغاز المسال من حقل الشمال، الجزء الشرقي، ورئيس مجلس الإدارة لمشروع جولدن باس للغاز المسال ورئيس لجنة إدارة مشروع بيرل لتحويل الغاز إلى سوائل بترولية بقطر.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

لا يوجد



السيد/ نبيل محمد البوعيين

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)



المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ نبيل محمد البوعيين على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة لامار، بومونت، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتمتع بخبرة تزيد على 24 عاماً في العديد من المناصب القيادية بقطاعات النفط والغاز والموانئ والإنشاءات.

وقد بدأ السيد/ نبيل البوعيين مسيرته المهنية بالعمل مهندساً ميكانيكياً لدى قطر للطاقة - مشروع إعادة تدوير الغاز في دخان. وشارك خلال مسيرته المهنية في مشروع توسعة ميناء راس لفان الذي تضمن أعمال الاستصلاح، والإنشاء، والتصميم الهندسي الأولي للبنية الأساسية للمراسي والميناء، وأكبر نظام مشترك لتبريد المياه، وإصلاح وبناء السفن. وقد ترأس أيضاً لجنة إدارة مشروع الميناء التي كانت تتولى المسؤولية عن المشاريع الجديدة. ويشغل السيد/ نبيل البوعيين حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة والبيئة وخدمات الأعمال (الصحة والسلامة والبيئة والجودة وإدارة المرافق والرعاية الصحية) بقطر للطاقة.

كما شغل السيد/ نبيل البوعيين سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارتها، وعضواً بمجلس إدارة شركة بروة للعقارات. كما شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة قطلوم.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

13360 سهم

السيد / محمد عيسى المناعي

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)



المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليثربول عام 2007، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام 2009.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للطاقة عام 2007، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة مسيبيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو:

لا توجد

السيد / خالد محمد لرم (عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل)



المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ خالد محمد لرم في عام 1984 بدرجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأ السيد/ خالد مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في مايو 1985. ولدى السيد/ خالد خبرة تزيد على ثمانية وثلاثين عاماً في مجالات شتى، تشمل المشاريع البارزة التي شارك فيها مشروع التطوير المبكر لحقل القبة الشمالية عام 1987، وأول خطوط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر عام 1991. وتولى منصب مدير مشروع سوائل الغاز الطبيعي ونائب المدير العام لمشروع غاز الخليج. وكذلك تشغيل وإدارة المصانع.

خلال حياته المهنية عمل مع كبرى الشركات العالمية المعروفة في مفاها الرئيسية كممثل لشركة قطر للطاقة في المشاريع، ومن بينها بريتيش بتروليوم، توتال، إكسون موبيل وكونوكو فيليبس.

ويشغل السيد/ خالد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للألومنيوم. وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة المجلس الخليجي للألومنيوم وعضو في المعهد الدولي للألومنيوم.

المناصب الأخرى*:

لايوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

14120 سهم

السيدة / لولوة خليل صلات

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل).



المؤهلات والخبرات:

حصلت السيدة/ لولوة على درجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة نورث إيسترن، ودرجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة هارفارد. وقد انضمت السيدة/ لولوة إلى قطر للطاقة عام 2011، حيث تدرجت في عدة مناصب قيادية.

تشغل حالياً منصب مديرة العلاقات العامة والاتصال في قطر للطاقة. وشغلت قبل منصبها الحالي منصب المدير المساعد للتقارير المالية في إدارة شؤون الشركات المخصصة في قطر للطاقة. وتتمتع السيدة/ لولوة بمعرفة واسعة وخبرة كبيرة في مجال إدارة الشركات المدرجة. وكانت عنصراً هاماً في الفرق التي تولت عمليات الاكتتاب العام لعدة شركات مدرجة.

المناصب الأخرى*:

لايوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

14120 سهم

* مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.





شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212

الدوحة، قطر

هاتف: +974 4013 2277

فاكس: +974 4013 9750

البريد الإلكتروني: qamco@qatarenergy.qa

الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa

